



**الاجتماع التنسيقي الأول
للمجموعة العربية
(جنيف ، 31 مايو / آيار 2015)**

**** القسم الأول : الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية**

**** تقديم :**

بناء على قرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ستعقد الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 كالمعتاد في قصر الأمم ومقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك خلال الفترة 1 - 13 يونيو / حزيران 2015 . وقد تم اتخاذ الترتيبات لعقد الاجتماعات التحضيرية والاجتماعات الإجرائية والتنسيقية للمجموعات ومن بينها المجموعة العربية يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015 .

وكما جرت العادة وفي إطار حرص واستمرارية جهود منظمة العمل العربية لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوفود العربية الثلاثية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي في كل سنة من أجل التوافق العربي حول الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية ، وتنفيذاً لقرار الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي (الكويت ، ابريل / نيسان 2015) المتعلق بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 فقد تم من خلال مكتب العمل العربي إعداد هذه الوثيقة الخاصة بالاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بهدف المساهمة في تسهيل وتفعيل دور ومشاركة الوفود العربية في فعاليات الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي، مع اتخاذ الإجراءات والترتيبات المناسبة من حيث تحديد مواعيد وجدول أعمال وأماكن انعقاد هذا الاجتماع ومختلف الاجتماعات والأنشطة العربية الأخرى .

وتتكون الوثيقة المعروضة على هذا الاجتماع التنسيقي من قسمين وهما :

القسم الأول

يتناول القسم الأول بالتحليل والتفصيل مجموعة من مقترحات منظمة العمل العربية بشأن اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية على هامش الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وكذلك الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات ومصالح الوطن العربي .

القسم الثاني

يتضمن القسم الثاني معلومات أساسية بشأن الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 مع عرض موجز عن أهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة .

الجدير بالذكر أن مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (الدورة 323 – مارس/ آذار 2015) قد اتخذ قراراً بشأن الموافقة على تطبيق الخيارات الواردة في الوثيقة (GB323/WP/GBC1) والمتعلقة بتنظيم الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وذلك على أساس تجريبي (أنظر القسم الثاني).

وتكتسب هذه الدورة أهمية خاصة من حيث الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال والتي تتناول قضايا الساعة وأهم المستجدات في مجالات العمل والعمال في العالم.

نذكر منها ما يلي :

- معايير العمل الدولية والدراسة الاستقصائية للجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات.
- نشاط معياري (مناقشة ثانية) : تسهيل إدماج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج .
- مناقشة متكررة بشأن الحماية الاجتماعية .

بالإضافة إلى مقترحات البرنامج والميزانية للفترة 2016 – 2017 ومسائل مالية أخرى لمنظمة العمل الدولية والتي تتطلب التفاعل الإيجابي معها من الأعضاء العرب في إطار السعي لرفع المخصصات المالية لبرامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية لصالح البلدان العربية عامة وفلسطين بوجه خاص .

كما تمثل هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي محطة إضافية جديدة تضاف إلى المحطات السابقة على مدار عدة سنوات لتعريف وحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية والمعيشية المأساوية التي يعاني منها العمال وأصحاب العمل والشعوب العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في ظل الاحتلال الإسرائيلي الغاشم واعتداءاته الوحشية على غزة في النصف الثاني من عام 2014 وما خلفته من دمار شامل وآلاف القتلى والجرحى وذلك من خلال :

- ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول استنتاجات بعثة تقصي الحقائق التي زارت فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر ابريل / نيسان 2015
- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والذي ستنظمه منظمة العمل العربية يوم الجمعة الموافق 5 يونيو / حزيران 2015 على هامش الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي .

الأمر الذي يستوجب تكثيف التحركات والاتصالات والتنسيق من الوفود العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة مع وفود المجموعات الإقليمية وضمن الفرق واللجان التي يشاركون فيها لحشد المزيد من الدعم للقضية الفلسطينية العادلة والتنديد بالممارسات الإسرائيلية التعسفية والجرائم الوحشية التي ترتكبها بحق الشعوب العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وانتهاكات الحقوق والقيم الإنسانية وخرق قوانين ومعايير العمل والقوانين والإعلانات والمواثيق الدولية ، بالإضافة إلى ضرورة تضمين كلمات الوفود العربية أمام المؤتمر عبارات صريحة تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة .

ونحن على ثقة كاملة بأن المجموعة العربية، كوفود عربية ثلاثية التكوين وكمجموعة متماسكة، مؤهلة للتعامل مع كافة الموضوعات المعروضة بكل اقتدار .

فايز المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

القسم الأول

أنشطة واجتماعات المجموعة العربية

القسم الأول

اجتماعات المجموعة العربية

- جرت العادة أن يتم من خلال مكتب العمل العربي اتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات اللوجيستية التنفيذية لتنظيم أنشطة واجتماعات المجموعة العربية الثلاثية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي في كل عام بما في ذلك اقتراح موعد ومكان وجدول أعمال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية ، وكذلك الاجتماعات اللاحقة واجتماعات اللجان المنبثقة عنها إضافة إلى إعداد وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة .

جدول أعمال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية

بناء على قرار الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي (الكويت ، ابريل / نيسان 2015) فقد تم اتخاذ الترتيبات التنظيمية لعقد الاجتماع الأول للمجموعة العربية يوم الأحد الموافق 2015/5/ 31 بداية من الساعة السادسة مساءً في مقر مكتب العمل الدولي بجنيف (قاعة مجلس الإدارة) ، وأن يكون جدول أعماله كالاتي :

البند الأول: المسائل الإجرائية

رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

البند الثاني: رئاسة الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: ضيوف شرف الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

البند الرابع: متابعة تنفيذ قرارى مؤتمر العمل الدولي لعامى 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

البند الخامس: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون التقني والفني لصالح الدول العربية .

البند السابع: الإصلاح الداخلي وحصّة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية .

البند الثامن: أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015 في المنطقة العربية .

البند التاسع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

كما تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع التنسيقي السنوي بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو/ حزيران 2015 الساعة 11:00 صباحاً.



البرنامج الزمني لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية

تقرر عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في أعمال هذه الدورة وفق مقترحات منظمة العمل العربية والإجراءات والترتيبات التنظيمية التي اتخذتها وذلك على النحو التالي :

1- الاجتماع التنسيقي الدوري بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف :

- يوم الثلاثاء 2 يونيو / حزيران 2015 بالقاعة رقم (11) في قصر الأمم.

- الساعة 11.00 صباحاً .

2- الاجتماع الأول للمجموعة العربية :

- يوم الأحد 31 مايو / أيار 2015 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي – مقر مكتب العمل الدولي بجنيف .

- الساعة 18.00 إلى الساعة 20.00 مساء .

- اجتماع لجنة الصياغة :

- يوم الثلاثاء 2 يونيو / حزيران 2015 في مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف

- الساعة 14.00 ظهراً .

3- اجتماع لجنة التنسيق :

- يوم الاثنين 8 يونيو / حزيران 2015 بالقاعة رقم (11) في قصر الأمم .

- الساعة 11.00 - 12.00 صباحاً .

4- الملتقي الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى :

- يوم الجمعة الموافق 5 يونيو / حزيران 2015 بالقاعة رقم (19) في قصر الأمم .

- الساعة 18.00 إلى الساعة 20.00 مساء .

- حفل استقبال في كافيتريا ساربون في قصر الأمم عقب انتهاء الملتقي الدولي مباشرة .



سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

البند الأول : المسائل الإجرائية

1 - رئاسة المجموعة العربية :

إن رئاسة اجتماعات المجموعة العربية في هذه الدورة ستكون استنادا لما جرت عليه العادة والعرف لمعالي الوزير الذي ترأس الدورة الأخيرة لمؤتمر العمل العربي . الدورة (42) (الكويت إبريل / نيسان 2015)

وبالتالي يتم خلال الجلسة الأولى لاجتماعات الوفود العربية دعوة معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت لاستلام رئاسة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية أو من ينوب عنها.

من جهة أخرى يتم خلال الجلسة الأولى للمجموعة العربية تشكيل كل من لجنة التنسيق ولجنة الصياغة من السادة الوزراء وأعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 .

2 - تشكيل لجنة التنسيق العربية

المجموعة العربية مدعوة لتشكيل لجنة التنسيق المكلفة بمتابعة أعمال المؤتمر وتنسيق المواقف العربية بشأنها .

ويقترح أن تتكون هذه اللجنة من 6 أعضاء عن كل فريق (حكومات ، أصحاب عمل ، عمال) وبطبيعة الحال فإن اجتماعات اللجنة تبقى مفتوحة لمن يرغب في ذلك من الوفود العربية المشاركة في المؤتمر .

وتلتزم اجتماعات لجنة التنسيق العربية بمكان انعقاد المؤتمر ويعلن عنها في النشرة اليومية التي يعدها مكتب منظمة العمل العربية في جنيف .

اللجان الفنية المعنية هي :

- 1- لجنة تطبيق المعايير .
- 2- لجنة تسهيل اندماج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم .
- 3- لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج .
- 4- لجنة المناقشة المتكررة حول الهدف الإستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (حماية العمال) بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية 2008 من أجل عولمة عادلة .

3 - تشكيل لجنة الصياغة

المجموعة العربية مدعوة أيضا لتشكيل لجنة الصياغة المكلفة بإعداد رد المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

ويقترح تكوين هذه اللجنة من 8 أعضاء (4 عن فريق الحكومات ، 2 عن فريق أصحاب العمل و 2 عن فريق العمال) ، وتعد هذه اللجنة اجتماعاتها بمكتب منظمة العمل العربية في جنيف .

اجتماع لجنة الصياغة : يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو / حزيران 2015 فى تمام الساعة (14.00) ظهرا بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف (44 شارع لوزان).



البند الثانى :

أولاً : رئاسة الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى والمناصب الأخرى المنبثقة عنه:

من المعروف أنه طبقا لنظام الدورية بين الأقاليم الجغرافية الأربعة تتناوب تلك الأقاليم بالتوالي رئاسة المؤتمر، علما بأن الدورات السابقة كانت على النحو الآتى:-

- 1- الدورة (103) 2014 – الأرجنتين .
 - 2- الدورة (102) 2013 – آسيا والباسفيك .
 - 3- الدورة (101) 2012 أمريكا اللاتينية (جمهورية الدومينيكان)
 - 4- الدورة (100) 2011 – أفريقيا (الكاميرون) .
 - 5- الدورة (99) 2010 أوروبا (فرنسا) .
- وعليه فإن الدورة (104) لعام 2015 ستكون من نصيب أوروبا ولم يتضح لحينه الدولة التي ستتولى رئاسة هذه الدورة.

أما بالنسبة للمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر ستكون كالاتي :

- 1-نائبي رئيس المؤتمر .
- 2- رئاسة الفرق .
- 3- رئاسة اللجنة التنظيمية.
- 4- رئاسة لجنة اعتماد العضوية.
- 5-رئاسة لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية .
- 6- رئاسة اللجنة المالية .
- 7- رئاسة اللجان الفنية .

وفي هذا الصدد، في حال وجود رغبة لأي حكومة عربية الترشح لأى منصب من المناصب ، يرجى أن تبدي رغبتها مسبقا ومبكرا لشغل هذا المنصب، حتى تتمكن الوفود العربية من التنسيق ضمن المجموعات الإقليمية الأخرى وفرق العمل التي يشاركون فيها .

ولقد استقر العمل في الدورات السابقة لمؤتمر العمل العربي وكذلك لمجلس إدارة منظمة العمل العربية أن تبدي حكومة أو أكثر من الحكومات العربية رغبتها مسبقا لشغل أحد المناصب المذكورة أعلاه، حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم المرشحين العرب .



البند الثالث :

ضيوف شرف الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2015 :

وفقا للمعلومات المتوفرة لدى مكتب العمل العربي ، من المتوقع أن يحل على الدورة

(104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 أكثر من ضيف شرف. ولم يتسن لحين إعداد هذه الوثيقة المعرفة المؤكدة لضيوف الشرف لهذه الدورة.



البند الرابع :

(أ) متابعة تنفيذ قراراتي مؤتمر العمل الدولي لعام 1974، 1980 بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكات الحريات والحقوق النقابية وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

بناء على قرارات مؤتمر العمل العربي في دوراته السابقة وبوجه خاص قرارات الدورة 42 لعام 2015 بشأن استمرار منظمة العمل العربية في متابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لأصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، فقد تم من خلال مكتب العمل العربي، إعداد التقريرين التاليين:

1- تقرير تحليلي لما ورد في تقرير بعثة مكتب العمل الدولي التي زارت فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر ابريل / نيسان 2015 وتوزيعه على الوفود باللغتين العربية والإنجليزية .

وسوف تقوم لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية بدراسة ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن الأوضاع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك التقرير التحليلي لمكتب العمل العربي وتقدم الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على ملحق التقرير والتي يتم إرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي باللغتين العربية والإنجليزية إضافة إلى تعميمها على المشاركين في الملتقى التضامني .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الاجتماع الذي عقد في جنيف على هامش الدورة 323 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (مارس / آذار 2015) بين وفد منظمة العمل العربية برئاسة معالي السيد / أحمد محمد لقمان وأعضاء بعثة تقصى الحقائق برئاسة السيد / تابيولا والتي ستزور فلسطين وستقوم بإعداد ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 حيث تم تزويد البعثة بالمعلومات والبيانات الحديثة المتوفرة لدى مكتب العمل العربي حول الأوضاع الراهنة في الأراضي العربية المحتلة .

2- تقرير بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوفرة من وزارة العمل الفلسطينية والأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين ووزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية العربية السورية ووزارة العمل في لبنان ، إضافة إلى تقارير دولية صادرة عن المنظمات والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وترجمة التقرير إلى اللغات الثلاثة الفرنسية والإنجليزية والأسبانية وتعميمه على المشاركين .

**(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة
الأخرى على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام
2015.**

بناء على قرار مؤتمر العمل العربي في الدورة (42) لعام 2015 (الكويت ، ابريل / نيسان 2015) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والذي يتضمن (ضمن أمور أخرى) عقد ملتقى دولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015، فقد تم من خلال مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف إجراء الاتصالات المناسبة مع الجهات المعنية واتخاذ التدابير والترتيبات التنفيذية لتنظيم هذا الملتقى في أحسن الظروف بالتشاور والتنسيق والتعاون بين المنظمة والجهات الفلسطينية المعنية لتوفير أفضل السبل لتحقيق النتائج المرجوة منه والقيام بكافة الإجراءات وتوزيع الدعوات ... إلخ وكذلك إقامة حفل استقبال على شرف المشاركين في هذا النشاط الهام وذلك في القاعة رقم (19) بقصر الأمم يوم الجمعة الموافق 5 يونيو / حزيران 2015 الساعة السادسة مساءً .

وسيتضمن جدول أعمال هذا الملتقى التضامني كلمات لكل من :

- سعادة السيد / فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية .
 - معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت ورئيسة المجموعة العربية
 - معالي السيد / مأمون أبو شهلا وزير العمل في فلسطين .
 - السيد / غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية .
 - ممثل عن فريق الحكومات
 - ممثل عن فريق أصحاب العمل .
 - ممثل عن فريق العمال .
- { يتم اختيارهم من أقاليم وقارات مختلفة



البند الخامس:

التوسيع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية :

قد يكون من المفيد التأكيد على ضرورة التذكير باستمرار المطالبة بالتوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال منظمة العمل الدولية وذلك سواء من خلال الاتصالات المباشرة مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي أو المراسلات الموجهة لمنظمة العمل الدولية أو من خلال مداخلات السادة الأعضاء العرب سواء كان ذلك في اجتماعات اللجان أو في الجلسات العامة للمؤتمر ومجلس الإدارة وذلك تأكيداً على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية السابقة والمتكررة .

أن منظمة العمل العربية مستمرة في مخاطبة المدير العام لمكتب العمل الدولي للتأكيد في كل مرة على حاجة المجموعة العربية إلى المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال ووثائق المؤتمر سواء في الجلسات العامة أو في اللجان مع رغبة المجموعة العربية في أن يتم مستقبلاً ترجمة كافة التقارير المعروضة للنقاش ومشاريع الصكوك والاستنتاجات والتعديلات والتقارير المعتمدة والدراسة الاستقصائية للجنة الخبراء وآخر هذه المراسلات تمت في شهر نوفمبر / تشرين الثاني وذلك بناء على نتائج الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي المشاركين في الدورة (322) للمجلس (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2014) .



البند السادس : التعاون التقني والفني لصالح الدول العربية :

في إطار التحركات العربية لدعم وتعزيز التعاون البناء القائم بين منظمة العمل الدولية والبلدان العربية بالتنسيق مع منظمة العمل العربية فقد التقى الوفد العربي الثلاثي الذي ضم عدد من أعضاء مجلس إدارة منظمة العمل العربية والأعضاء العرب الأصليين بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى جانب معالي المدير العام لمكتب العمل العربي مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2012) بشأن دعم وتفعيل برامج التعاون الفني لصالح البلدان العربية في مختلف مجالات العمل ذات الأولوية وفق احتياجات المنطقة العربية في المرحلة القادمة حيث تم تحديد مجموعة من الأنشطة يتم تنفيذها لصالح البلدان العربية وذلك بالتنسيق والتعاون المشترك بين منظمتي العمل العربية والدولية وقد تم بالفعل تنفيذ جزء من هذه المشروعات خلال الفترة 2013 – 2014 والجهود متواصلة لتنفيذ المزيد منها .

**** البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة :**

لقد تضمن تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم إلى الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بعنوان " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " وصفاً دقيقاً لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية المأسوية التي يعيشها العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وما يجري على أرض الواقع بسبب استمرارية وترسيخ الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي وتأثيراتها السلبية على التنمية والتشغيل وحقوق الإنسان وكرامة العمال . ويشير

التقرير إلى أن زيارة بعثة تقصي الحقائق عام 2014 جرت في وقت حرج لمحادثات السلام التي شهدت تكثيف النشاط الاستيطاني وتفاقم العنف في الضفة الغربية وحالة التشاؤم من قلة نتائج هذه المرحلة من عملية السلام مع الإعلان عن مزيد من الخطط التوسعية في اتجاه فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وبالتالي قطع التواصل الجغرافي اللازم لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ، وأن مفاوضات السلام لم يكن قد بقي منها أثر يذكر . أيضا أشار التقرير إلى أن معدل النمو الفلسطيني شهد مزيداً من التراجع وتفاقم معدلات البطالة خلال عام 2013 وبوجه خاص في غزة حيث ما يزيد عن 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية في الوقت الذي تراجع فيه إلتزام البلدان المانحة بالإضافة إلى الأزمات المالية الناتجة عن التهديدات المتكررة لسلطات الاحتلال بعدم تحويل إيرادات الضرائب التي تعود إلى فلسطين .

ومن ضمن الاستنتاجات الهامة الواردة في تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المشار إليه أعلاه أنه : إذا لم يتم إزالة القيود الكثيرة المفروضة على النشاط الاقتصادي الناجمة عن الاحتلال فمن غير الممكن توقع أي تحسن مستدام في وضع العمال وأصحاب العمل في فلسطين .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لعام 2014 حول وضع عمال الأراضي المحتلة جاء فيها التأكيد على ضرورة صياغة الاستنتاجات الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة وتحديد المسؤوليات وأدوار مختلف الأطراف القادرة على تنفيذ جزء من هذه الخطة حتى لا تبقى الملاحظات الختامية والاستنتاجات كالمعتاد حبراً على ورق .

وقد تم تزويد المدير العام لمكتب العمل الدولي بنسخة من ملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير باللغتين العربية والإنجليزية على أمل أن تجد طريقها للتنفيذ وفق التوجهات التي عبر عنها المدير العام في خطابه إلى منظمة العمل العربية بتاريخ 29 يوليو / تموز 2013 .

وفي إطار الجهود المبذولة من منظمة العمل الدولية للمساهمة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتحسين الأوضاع العمالية تم تصميم برنامج معزز للتعاون الفني من أجل الأراضي العربية المحتلة وبوجه خاص في فلسطين وتتواصل الجهود لتنفيذه ومتابعته منذ بضعة سنوات حيث تتم المتابعة وتقييم مدى التقدم المحرز في هذا الشأن من خلال عرض تقرير سنوي على دورة نوفمبر / تشرين الثاني من كل عام لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ويتمثل في وثيقة البند السابع من جدول الأعمال بالنسبة للدورة رقم (322) ضمن قسم وضع السياسات / جزء التعاون التقني .

وتقدم وثيقة هذا البند تقييماً لمدى التقدم المحرز وعمليات تدخل منظمة العمل

الدولية المخطط لها في سياق تنفيذ البرنامج المعزز بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة الفلسطينية وذلك منذ آخر تحديث في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2013 مع أبرز الإجراءات الأساسية التي تتخذها المنظمة في هذا الشأن والخطوات القادمة.

وتضمنت وثيقة هذا البند معلومات أساسية عن تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق البرنامج والمبادرات الجارية لمعالجة وضع العمال في ضوء تفاقم عدم الاستقرار السياسي وتعليق إسرائيل لمفاوضات السلام بعد الإعلان عن اتفاق المصالحة الفلسطينية وتصاعد النزاع وسفك الدماء بإطلاق إسرائيل عملياتها العسكرية في قطاع غزة استمرت لمدة سبعة أسابيع خلفت أضراراً ودماراً غير مسبوق منذ بداية الاحتلال عام 1967 أسفرت عن سقوط 2031 قتيلاً منهم 1473 مدنياً و 501 طفلاً وإصابة 11100 فلسطيني بجروح وتهجير قرابة 110000 شخص وتدمير نحو 180000 وحدة سكنية وتضرر وتدمير ما لا يقل عن 75 مدرسة ، مع استمرار النمو الاقتصادي في مساره النزولي وبلوغ معدلات البطالة ما يزيد عن 23.4% عام 2013 وبوجه خاص بطالة الشباب .

1- التقديم العام المحرز في تنفيذ البرنامج :

يعطي برنامج العمل اللائق الفلسطيني (2014 – 2016) الأولوية إلى تقديم المساعدة التقنية في مجالات إدارة سوق العمل والاستخدام والحماية الاجتماعية ويشمل البرنامج الحالي من أجل الأراضي العربية المحتلة مجموعة من المشاريع بقيمة حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي تخصص نحو 40% من الموارد إلى الاستخدام والحماية الاجتماعية و 21% لمعايير العمل و 17% إلى الحوار الاجتماعي مع العلم بأن حكومة الكويت الشقيقة تمول لوحدها 85% من برنامج منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2- التقدم المحرز والإنجازات المحققة في مجالات العمل الرئيسية :

أ- تعزيز حقوق العمل وتحسين إدارة سوق العمل .

- تم إنشاء مجموعة عمل ثلاثية وأكثر بشأن اقتراح إصلاحات على قانون العمل تتمشي مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات .
- العمل على إيجاد توافق ثلاثي بشأن سياسة وبرنامج جديدين للسلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني في عام 2014 .
- السعي لتحسين وصول الأشخاص المعوقين إلى إدارات التوظيف وتشجيع البرامج الأخرى التي تدعم استحداث الوظائف .
- استمرار الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مساهمة منظمات أصحاب العمل والعمال في وضع سياسات عمالة وطنية استباقية وقد أنشأ اتحاد الغرف الفلسطينية وحدة بحوث سياسية في عام 2013 .
- مواصلة الدعم التقني والمالي إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن

التصدي لاسوأ أشكال عمل الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ب- دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي

- دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء والمكلفة بالمضي قدما بالقانون الجديد للضمان الاجتماعي .

- أطلقت المنظمة دراسة اکتوارية تقييم وترسي مختلف السيناريوهات لوضع نظام للمعاشات التقاعدية وتأمين الأمومة وإصابات العمل ومن المتوقع أن يوضع القانون الجديد للضمان الاجتماعي في صيغته النهائية في عام 2014 .

ج - تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين نساء ورجال .

- تم إصدار تقرير بشأن انتقال الشباب إلى سوق العمل (مايو / أيار 2014) حيث تمكنت شريحة صغيرة من إتمام الانتقال تقدر بنحو 22.6% .

- تم تدريب أكثر من 1700 شخص من فئة الشباب في سياق برنامج " تعرف على قطاع الأعمال " .

- تعمل المنظمة على دعم سبل العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك مع تدريب أعضاء التعاونيات بالتركيز على تربية المائيات .

- تتواصل جهود منظمة العمل الدولية لمعالجة التمييز بين الجنسين .

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم المساعدة والدعم لتطوير القدرات لصالح اللجنة الوطنية لتشغيل النساء .

- تقديم الدعم التقني من أجل تنمية التعاونيات لصالح النساء .

- سوف تقوم المنظمة بدعم الجامعة الإسلامية في غزة من خلال إدماج برامج هيكلية للتلمذة الصناعية وإعادة هيكلة المناهج الجامعية وإقرارها .

3- الخطوات القادمة :

- دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى دعم مشاركة المنظمة في إعادة اعمار غزة .

- معالجة التراجع في التمويل الذي توفره الجهات المانحة منذ عام 2010 وإيجاد الآليات المناسبة للاستجابة الطارئة للأزمة في غزة .

- السعي إلى صياغة خطة التنفيذ المناسبة بغية جعل برنامج العمل اللائق فعالاً أيضاً في غزة تماشياً مع ما جاء في ملحق تقرير المدير العام إلى الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بعنوان وضع عمال الأراضي العربية المحتلة والذي تنبأ بضرورة نزع فتيل " القنبلة الموقوتة في غزة " بعد ما يقرب من سبع سنوات من الحصار .

ومن خلال وثيقة هذا البند وبالنظر إلى التقارير السابقة يبدو أن عملية تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة في حاجة إلى مزيد من الاهتمام والدعم من مجلس الإدارة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتذليل العقبات والصعوبات التي يواجهها البرنامج وبوجه خاص الأمور المتعلقة بالتمويل حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه وتوسيع وتنويع الأنشطة والفئات المستهدفة .
وبمناقشة هذا البند ضمن اجتماعات الدورة (322) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2014) اتخذ مجلس الإدارة في هذا الشأن القرار التالي :

أخذ العلم بالتقرير مع دعم مقترحات البرنامج الواردة في الوثيقة (GB.322/POL/7) بما في ذلك دعم إعادة أعمار غزة .

كما تجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال الدورة 323 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف مارس / آذار 2015) قد تضمن مناقشة الوثيقة (GB323/pol/6) بشأن الأفاق الإقليمية في مجال التعاون من أجل التنمية : البلدان العربية حيث اتخذ المجلس في هذا الشأن القرار التالي :

- دعوة مكتب العمل الدولي إلى توسيع برنامج التعاون من أجل التنمية في البلدان العربية وإعداد إستراتيجية إقليمية لحشد الموارد وفق إستراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون من أجل التنمية 2015 – 2017 (التي سيتم مراجعتها في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2015) .

وفي هذا الصدد فقد يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتكون مشاركة الوفود العربية في مناقشات البند الثاني من جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بشأن البرنامج والميزانية أكثر فاعلية والمطالبة من جديد بتخصيص مزيد من الموارد المالية ضمن ميزانية منظمة العمل الدولية للمرحلة القادمة لدعم التعاون التقني لصالح المنطقة العربية بشكل عام ولتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة بشكل خاص ، وفق ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي في كل عام بشأن أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة .
وفي نفس السياق قد يكون من المفيد التأكيد على قرار الدورة (319) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (أكتوبر / تشرين الأول 2013) بشأن البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة حيث يتضمن هذا القرار المطالبة بمواصلة تخصيص ووضع الموارد تحت تصرف منظمة العمل الدولية لتمكينها من تدعيم التزاماتها التقنية في المنطقة .

وفي هذا الصدد فمن المفيد الإشارة إلى المداخلة التي تم إجرائها باسم المجموعة العربية خلال اجتماعات الدورة 323 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف مارس / آذار 2015) بناء على نتائج الاجتماع التنسيقي للأعضاء العربي بمجلس الإدارة (جنيف 17 مارس / آذار 2015) والتي تتضمن مجموعة من المطالب لصالح المنطقة العربية (مرفق نسخة من الكلمة) .



البند السابع : الإصلاحات الداخلية لمنظمة العمل الدولية وحصّة التوظيف العربية فيها

من المفيد أن يتكرر التذكير في كل دورة من دورات مؤتمر العمل الدولي بأن هناك عدة دول عربية ليس لديها موظفين في منظمة العمل الدولية مما يتطلب استمرار الأعضاء العرب بالمجلس في حث مدير عام المنظمة على بذل المزيد من الجهد بشأن زيادة حصّة المنطقة العربية في التعيينات بالوظائف العليا وغيرها بمنظمة العمل الدولية وذلك من خلال العمل على تحقيق التوازن والتوزيع العادل والمنصف للوظائف بين مختلف المناطق مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات المناطق أقل تمثيلاً في إطار مناقشات وتحديد معايير التوظيف والاختيار الجارية ضمن عملية الإصلاح .

بدأت عملية الإصلاح الداخلي منذ أن تولى المدير العام لمكتب العمل الدولي قيادة المنظمة في شهر أكتوبر 2012 حيث تم تقديم تقرير حول الاتجاهات العامة لهذه العملية المتواصلة إلى الدورة (316) لمجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثاني 2012) وكذلك إلى الدورة (317) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2013) .

* أتخذ المجلس في هذا الشأن القرار التالي :

" دعوة المدير العام إلى تقديم مقترحات بشأن تعديل إجراءات التوظيف والاختيار إلى الدورة (320) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2014) مع الأخذ بعين الاعتبار رأي المجلس من حيث شفافية إجراءات التوظيف مع مقترح كامل بشأن الإجراءات والممارسات المتعلقة بمختلف جوانب عملية الإصلاح وإدارة الموارد البشرية التي تأخذ بعين الاعتبار تطلعات المناطق الأقل تمثيلاً لضمان التوازن الجغرافي المنصف .

وتواصلت الأشغال حول مجالات العمل السبعة ذات الأولوية والمتعلقة بالموارد البشرية : سياسة التعاقد ، توزيع العاملين ، التوظيف والاختيار ، التنقل ، تدريب الموظفين ، متابعة سلوك الموظفين وإجراءات المطالبة .

وتم تقديم تقرير عن آخر المستجدات بشأن الإصلاح الداخلي إلى الدورة (320) لمجلس الإدارة (جنيف مارس / آذار 2014) حيث أصدر المجلس في هذه الشأن القرار التالي : " اعتماد التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للموظفين باستثناء المادة (4-2-أ-2) ذات العلاقة باشتراط اللغات والتي تنص على :

- يشترط على كل موظف إتقان لغة من لغات العمل بالمنظمة .
- في حالة أن تكون لغة الأم للموظف لغة من لغات العمل يشترط عليه إتقان لغة ثانية ويمكنه اكتساب اللغة الثالثة .
- في حالة أن لغة الأم للموظف من غير لغات العمل بالمنظمة يشترط عليه عند

الانتداب لغة من لغات العمل ويمكنه اكتساب لغة ثانية من لغات العمل .
على أن يتم عرض أيه مستجدات على الدورات القادمة للمجلس (322) -
" (323) .

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أنه من المعروف أن يكون منصب المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية للبلاد العربية ببيروت من نصيب شخصية عربية متميزة تنتمي إلى إحدى دول غربي آسيا وذلك وفق التوزيع الجغرافي المتبع في منظمة العمل الدولية .

وفي إطار التشاور والتنسيق فيما بين البلدان العربية غربي آسيا لشغل هذا المنصب الشاغر وحرص منظمة العمل العربية على دعم الترشيحات العربية للحصول على وظائف على مختلف المستويات في منظمة العمل الدولية نود احاطتكم علماً بأننا قد تلقينا مذكرة رقم 1 / 4 / 4008 بتاريخ 2015/4/1 من معالي الدكتور / نضال مرضي القطامين وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية بشأن ترشيح مجلس الوزراء الأردني للدكتورة ربي جرادات لشغل منصب المدير العام المساعد والمدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية في بيروت نظراً لما تمتلكه من مؤهلات أكاديمية متميزة وانطباق المواصفات التي تتوافق مع المعايير المطلوبة لشغل الوظيفة بالإضافة إلى خبراتها الواسعة في مجالات عديدة لها علاقة مع تخصصات منظمة العمل الدولية وقد تم تعميم هذا الترشيح على أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية .



البند الثامن التنمية المستدامة لما بعد 2015 في المنطقة العربية

بادرت منظمة العمل العربية باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن بلورة رؤية عربية توافقية حول متطلبات التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 في الوطن العربي بالتنسيق والتشاور مع أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية من خلال مطالبتها بموافاة مكتب العمل العربي برؤيتها ومقترحاتها بشأن الأهداف ذات الأولوية لبرامج التنمية المستدامة .

ويتضمن الجدول التالي ملخص للمقترحات الواردة من أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية إلى المنظمة بشأن أولويات واحتياجات التنمية في المنطقة العربية لما بعد عام 2015 .

المواعمة وتضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل 4	الحوار الاجتماعي 3	الحماية الاجتماعية 5
الهجرة وتنقل العمالة العربية 2	التشغيل والعمل اللائق 5	المشروعات الصغيرة والمتوسطة 3
المرأة وذوي الاحتياجات 2	الاستقرار السياسي 1	الفقر التكنولوجي 1
السوق العربية المشتركة 1	مجتمع المعرفة 1	الاقتصادي غير المنظم 1
الصحة والسلامة المهنية 1		

وعقدت منظمة العمل العربية المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة بالتعاون مع وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية والبنك الدولي وذلك في مدينة الرياض خلال الفترة 24 - 26 فبراير / شباط 2014 وبمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات الفاعلة في مجالات التخطيط والاقتصاد والمالية والتعليم والتدريب المهني في البلدان العربية وعدد من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

**** الهدف العام للمنتدى :**

الاتفاق على إطار عام لدعم التنمية والتشغيل في ضوء المتغيرات القائمة وتوافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بناء على رؤية مشتركة تكاملية توازن بين مقتضيات الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واعتمادا على منظومة معلوماتية شاملة .

وقد تجسدت نجاحات هذا المنتدى في التوصل إلى توافق عربي حول أولويات ومتطلبات واحتياجات التنمية وآليات تحقيق أهدافها في البلدان العربية في المرحلة القادمة وذلك من خلال إصدار مجموعة من التوصيات والمنطلقات والمبادئ التي تضمنها " إعلان الرياض للتنمية والتشغيل " ليشكل خارطة الطريق للوطن العربي

في مسيرته التنموية .

وفي هذا السياق ترى منظمة العمل العربية أن هذا المنتدى الذي تناول بالتفصيل أهم الموضوعات المقترحة من البلدان العربية بشأن احتياجاتها التنموية لما بعد 2015 ، يمثل أرضية مشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة لتحديد أولويات وكيفية تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الوطن العربية ما بعد 2015 وذلك بالتركيز على إعلان الرياض للتنمية والتشغيل ، مع التأكيد على قرار الدورة (80) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، مارس / آذار 2014) في هذا الشأن والذي ينص على : " دعوة الدول العربية إلى الأخذ بعين الاعتبار منطلقات وكبادئ (إعلان الرياض للتنمية والتشغيل) وكذلك التوصيات الصادرة عن المنتدى والعمل على إدراجها ضمن سياسات وبرامج عملها باعتباره يمثل منهجا متكاملا للتنمية المستدامة " ويمكن استعراض أهم ما جاء في إعلان الرياض في سياق تطلعات أطراف الإنتاج وذلك على النحو التالي :-

- الالتزام التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من معاني القيم الإسلامية المتمثلة على وجه التحديد بأحقية العمل والضمان الاجتماعي والعيش الكريم والتنمية المتوازنة والمستدامة في أشمل معانيها والتي يمثل الإنسان فيها الوسيلة والغاية معا .
- أن العمل حق للجميع بدون تمييز مهما كان نوعية ، باعتباره شرطاً من شروط صون الكرامة وركنا من أركان المواطنة والمشاركة الفاعلة ، ورافعة من روافع التنمية وهو ما يساعد على تأسيس روابط اجتماعية كفيلة بعالجة الفجوة الاجتماعية والفجوة بين الأجيال .
- الارتقاء بإداء منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني والرفع من جودة مخرجاتها في إطار شراكة مع القطاع الخاص لتحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل .
- التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وإيجاد بيئة العمل المناسبة واللائقة بها .
- التأكيد على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل وأهمية وضع سياسات خاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم بما يمكنهم من أداء دور المنتج في المجتمع .
- دعم وتفعيل الجمعية العربية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني والتي تحتضنها الرياض نظراً للحاجة الملحة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية وثقافة العمل والتغيرات مما يساعد على تحسين الإنتاجية والقابلية للاستخدام واستحداث المزيد من فرص العمل .

- تبني برامج شبكات الأمان الاجتماعي لما لها من تأثير قوى للحد من الفقر والعمل على تحقيق المساواة وإعطاء الأولوية للتدخلات التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري .
- دعم وتفعيل الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ببيروت كأداة أساسية في سبيل تعزيز ثقافة الحماية الاجتماعية .



**** البند التاسع : التصديق على تعديل 1986 على دستور منظمة الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي :**

إن منظمة العمل العربية تقوم بمتابعة هذا الموضوع منذ خمس سنوات وبصفة مستمرة من خلال تجديد الدعوة إلى الدول العربية التي لم تصادق بعد على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية (جيبوتي - الصومال - لبنان - سوريا - سلطنة عُمان - اليمن) للإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة للمصادقة عليه ، وذلك للأهمية بالنسبة للبلدان العربية في التوسع في التمثيل الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

وقد تضمنت وثيقة البند الثاني - قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية - جزء المسائل القانونية - المعروضة على الدورة 323 لمجلس الإدارة بشأن تنمية التصديق على تعديل 1986 دستور منظمة العمل الدولية استعراض الجهود المبذولة بشأن تنمية التصديق على هذا التعديل وحجم التصديقات سنوياً والذي كان في تراجع ملحوظ مع بداية التسعينات ولغاية إطلاق حملة التصديقات عام 2010 والتي أسفرت عن تسجيل 9 تصديقات جديدة .

وتشير الوثيقة إلى أن حجم التصديقات على تعديل 1986 بلغ 102 بتاريخ 15 يناير / كانون الثاني 2015 من بينها عدد 2 تصديق من الدول ذات الأهمية الصناعية (الهند- إيطاليا) و يبقى في حاجة إلى 22 تصديقاً بما في ذلك 3 تصديقات من الدول ذات الأهمية الصناعية (ألمانيا - البرازيل- الصين - الولايات المتحدة - فرنسا - اليابان - المملكة المتحدة - روسيا) ليدخل حيز التنفيذ وتتمثل أبعاد التعديل في أربعة نقاط كبيرة وهي :

- تشكيل وطريقة حوكمة مجلس الإدارة من أجل تحسين التمثيل مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المصالح الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للفرق التي يتكون منها المجلس .
- وفي حالة دخول التعديل حيز التنفيذ يرتفع عدد الأعضاء الأصليين من 56 إلى 112 دون تخصيص مقاعد إلى الدول ذات الأهمية الصناعية .
- وفق تعديل 1986 يجب عرض تعيين المدير العام من قبل مجلس الإدارة على مؤتمر العمل الدولي لاعتماده .
- يسمح تعديل 1986 بإدخال تعديلات على قواعد التصويت في مؤتمر العمل الدولي والمتعلقة بالأغلبية وبالنصاب القانوني المطلوب .
- يتضمن تعديل 1986 شروط مختلفة بشأن اعتماد والتصديق على التعديلات على

الدستور والمتعلقة ببعض الإجراءات .

وبمناقشة هذا البند اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

أ- دعوة أعضاء منظمة العمل الدولية الذين لم يصادقوا بعد على التعديل إلى العمل على المصادقة عليه .

ب- حث المدير العام لمكتب العمل الدولي على مواصلة جهوده الهادفة إلى تنمية التصديق على التعديل على دستور منظمة العمل الدولية وتقديم تقرير إلى دورة قادمة لمجلس الإدارة على أساس التقدم المحرز .

● الرأي : دعم مشروع القرار – الفقرة 15 من وثيقة البند .



مداخلة باسم المجموعة العربية

يسعدني أن أعرب باسم المجموعة العربية إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي عن الشكر والتقدير على مدى اهتمامه وحرصه على الارتقاء بالقدرات التقنية لمنظمة العمل الدولية لتمكينها من الالتزام بمسئولياتها وتقديم أفضل الخدمات وتعزيز التعاون مع الهيئات المكونة وتفعيل دور المنظمة في معالجة قضايا العمل والعمال على مختلف المستويات القطرية والإقليمية والدولية نحو إرساء أسس العدالة الاجتماعية والسلم والاستقرار العالمي وكذلك على المقترحات الواقعية التي تم تقديمها في وثيقة البند الأول من جدول أعمال قسم البرامج الميزانية والإدارة وعلى حسن طرحها في شكل خطة عمل وبرنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة 2016 – 2017 تماشياً مع احتياجات الهيئات المكونة في المرحلة القادمة ، وأن المجموعة العربية تدعم النتائج السياسية العشرة المستهدفة من هذه الخطة الطموحة .

كما تعرب المجموعة العربية على ارتياحها لما تحقق من إنجازات في عملية الإصلاح الداخلي المتواصلة وبوجه خاص في مجال تعزيز القدرات التقنية للمنظمة من خلال التوجهات لإعادة توزيع المزيد من الموارد المخصصة للدعم الإداري لصالح الأنشطة السياسية والتقنية والتحليلية في سياق ما تم إعادة تخصيصه من موارد للفترة 2014 – 2015 لاستحداث وظائف إضافية في الأقاليم وزيادة تمويل التعاون التقني من الميزانية العادية حيث أن الميزانية المقترحة تشير إلى تحولات كبيرة في الموارد إلى النشاط التقني للمنظمة في الأقاليم وفي المقر .

وحيث أن مقترحات المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن الخطة والميزانية والإدارة لفترة 2016 – 2017 تركزت على المتابعة المباشرة للعديد من الاستنتاجات حديثة العهد المعتمدة من مؤتمر العمل الدولي لا سيما بشأن قضايا الحماية الاجتماعية عمالة الشباب ، الحقوق في العمل ، تفتيش العمل ، الانتقال إلى لاقتصاد المنظم وغير ذلك فقد تتفهمون مطالبة المجموعة العربية بضرورة زيادة تمويل أنشطة وبرامج التعاون التقني لصالح البلدان العربية ضمن خطة العمل المعروضة على الدورة (323) لمجلس الإدارة الموقر وذلك بالنظر إلى متابعة منظمنا العتيدة لما جرى ويجري من تغيرات في المنطقة العربية مع بداية عام 2011 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الأمل لدى الشباب العربي للحصول على فرصة عمل ومقومات الحياة الكريمة غير أن الأوضاع لم تتحسن على أرض الواقع لغاية الآن بل ربما ازدادت سوءاً في بعض البلدان وبالتالي أصبحت احتياجات البلدان العربية لمزيد من التعاون التقني في مختلف المجالات التي ارتكزت عليها الخطة والبرنامج والميزانية 2016 – 2017 أكثر إلحاحاً لتذليل

الصعوبات والتحديات التنموية التي تواجهها وذلك تأكيداً لما ورد في وثيقة هذا البند بشأن استمرارية معدلات البطالة العالية في معظم البلدان العربية .

أن المجموعة العربية إذ تعرب عن دعمها لمقترحات المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن مشروع البرنامج والميزانية والإدارة للفترة 2016 – 2017 ترى التأكيد على ما يلي :

- قد يكون من المفيد إجراء تقييم ميداني للاحتياجات الفعلية للبلدان العربية في مختلف مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة في المرحلة القادمة من أجل وضع وتنفيذ برنامج تعاون فني محدد وذلك بالتنسيق والتعاون بين منظمي العمل الدولية والعربية.
- تحويل المزيد من الموارد إلى النشاط التقني في الأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية لمختلف المناطق في العالم وبوجه خاص المنطقة العربية كأساس للزيادة إضافة إلى اعتبارات التضخم المالي.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة والفعالة لضمان الحصول على التمويل المناسب من الدول والجهات المانحة لتنفيذ برنامج التعاون الفني في الدول العربية

وفي هذا المجال ندعو المدير العام تخصيص التمويل المناسب من الميزانية العادية seed money واستقطاب التمويل من الدول والجهات المانحة لتنفيذ المشاريع وخاصة لصالح الدول المتضررة من الأزمة السورية.

الإنجازات الملموسة لشعب وعمال فلسطين

السيد الرئيس

اننا نقدر ونثمن موقف المدير العام والمساعدات المقدمة الى الدول العربية نأمل ونرجو ان تأخذ المنظمة بعين الاعتبار الظروف الصعبة والاستثنائية التي تمر فيها منطقتنا وأن تقوم بتخطيط وتفعيل برامج للتعاون الفني بشكل يتناسب مع الاحتياجات على أرض الواقع.

- التأكيد من جديد على بعض المطالب العربية المتكررة ومن أهمها ما يلي :-

- أ- يتضمن تقرير المدير العام السنوى إلى مؤتمر العمل الدولى بعنوان وضع العمال فى الاراضى العربية المحتلة تشخيص ووصف دقيق للأوضاع المؤلمة التى يعيشها شب وعمال فلسطين على ارض الواقع بحيادية وشفافية ويقدم العديد من المقترحات والاستنتاجات للحد من تدهور هذه الاوضاع عاماً بعد عام غير ان هذه المقترحات تبقى فى الغالب حبراً على ورق الامر الذى يتطلب تبني خطوات عملية وحشد دعم دولى لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال صياغة الملاحظات والمقترحات الختامية لتقرير المدير العام فى شكل خطة عمل قصيرة ومتوسطة المدى يتم تمويلها ودعمها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع مختلف الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة على ان تتكفل منظمة العمل الدولية بالجوانب ذات العلاقة باختصاصاتها وأهدافها السامية .
- ب- التأكيد على التزامات منظمة العمل الدولية بتقديم مزيد من الدعم المالى لإنعاش وتفعيل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من تحقيق الأهداف التى انشئ من أجلها .
- ج- تنشيط وتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقنى لصالح الاراضى العربية المحتلة وإيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات التى تعترض عملية تنفيذ الانشطة بفاعلية وبوجه خاص التراجع المستمر فى التمويل وذلك من خلال تخصيص جزء من تكاليف المشروعات ضمن الموازنة العادية لمنظمة العمل الدولية واستقطاب جهات مانحة اخرى تسمح بالتوسع فى الانشطة وتنويعها وتحقيق المزيد من الانجازات الملموسة لشعب وعمال فلسطين .



